الأوضاع السيئة في المغرب

خلال السنتين المنصرمتين عرفت الاوضاع المالية والاقتصادية في المغرب تدهورا ملحوظا اعترفت به الدوائر الرسمية هناك • فالتقرير السنوي للعام ١٩٧٧ الصادر عن البنك المركزي ـ بنك المغرب ـ يقول ان قروض العام المنصرم قد وصلت الى (١٨٤٣،٨) مليون دولار ، بعد ان كانت (٥٣٨،٣) مليون دولار في العام ١٩٧٥ ، (١٣٤٩،٧) مليون دولار للعام ١٩٧٦ • ورقم العام المنصرم كان موزعا بين (١٦٠٩،٧) مليون دولار كقروض تجارية بفائدة (٤٠٥،٥) مليون دولار كديون •

ويشير التقرير الى نسب خدمات الديون المأخوذة من تراكمها قد ارتفع الى ١٤،٩ بالمئة بعد ان كان ٩،٤ بالمئة في العام ١٩٧٦ و ٦،٣ بالمئة في العام ١٩٧٥ • وهذه وصلت تكاليفها خلال العام المنصرم الى ٢٧٠،٤ مليون دولار ، مقارنة مع ١٧٤،٤ مليون دولار في العام ١٩٧٦ • وهذا اقل من النسب التي اعلنت عنها وزارة المالية حيث قدرت نسبة تراكم الديون بـ ١٥،١ بالمئة للعام ١٩٧٧ ، واعطت رقما وصل الى ٢٢،٩ بالمئة بالنسبة للعام ١٩٧٨ •

والقروض الخارجية ، والحوالات النقدية التي يرسلها العمال المغاربة في الخارج ، وعوائد السياحة ستكون قادرة على تغطية العجز الناجم خلال العام المنصرم ، ولكنها جميعا لن تخفف من شدة التوتر في الاقتصاد ، وكما يقول تقرير البنك المركزي « فان الوضع بحاجة ماسة الى حذر شديد ، وتقشف متزايد مبني على اسس سليمة» •

والصعوبات التي يتحدث عنها تقرير البنك ، هي ذاتها التي اشار اليها الملك الحسن في خطابه الذي القاه في حزيران المنصرم ، حين اعلن عن بعض الاجراءات التي ستتخذ لتحسين ميزان المدفوعات • هذه الصعوبات تنبع اساسا ـ حسب اقوال الملك وتقرير البنك ـ من هبوط اسعار الفوسفات والذي هو اهم صادرات المغرب • فعلى الرغم من زيادة الانتاج وكذلك الصادرات الا ان العائدات انخفضت بنسبة ٥،٤ بالمئة بسبب تدني الاسعار العالمية •

وبناء على ذلك ، فان الزيادة في مردود الصادرات قد زاد بنسبة ضئيلة لم تتجاوز ٤،٩ بالمئة وهذا قيمته (١٤٨٣،٩) مليون دولار ، على حين ارتفعت نسبة الواردات بنسبة ٢٥ بالمئة وهذا قيمته (٢٨٤٠،٩) مليون دولار •

من الطبيعي ان تدني اسعار الفوسفات هو احد الاسباب لكنها ليست الاساس وراء تدهور الاوضاع المالية في المغرب ، ان طبيعة العلاقة التي تربط المغرب بالاحتكارات العالمية وخاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والاتفاقات التي يوقعها بشأن بيع ثرواته الطبيعية وعلى رأسها الفوسفات لا تأخذ في الحسبان مصالح المغرب ، بقدر ما تحسب حساب نسبة الارباح التي يجنيها الرأسمال الاجنبي من جهة ، ومردود ذلك على عملاء تلك الاحتكارات من كمبرادور وقطاع من جهة اخرى • ولذلك فحتى لو ارتفعت اسعار الفوسفات ، لن تحل مشكلات المغرب ، وامامنا تجربة ناصعة في دول النفط التي بالاضافة الى ثروتها الهائلة ، وعائداتها النفطية الضخمة وسكانها القليلي العدد ، الا انها فوق كل ذلك لا تمتلك اقتصادا قويا ، وبحاجه في بعض الحالات الى الاستدانة كما حصل في قطر التي يصل دخلها الى ٥ مليارات سنويا وعدد سكانها لا يتجاوز مئة الف نسمة ، ومع ذلك اقترضت من البنك الدولي في العام المنصرم ما يقارب من نصف مليار دولار •

لماذا خفتت الانتقادات حول سد أسوان

■ منذ استفراد السادات الى السلطة في العام ١٩٧١ ، دأب على التشكيك بالعهد الناصري والانجازات التي حققها نظام عبدالناصر خلال الثمانية عشر عاما من حكمه ونالت المشروعات الاقتصادية نصيبا وافرا من تلك الانتقادات المغرضة المرتكزة على تشويه الحقائق ، وتزييفها • وفي اعقاب كل حملة ، وبعد ان تخفت اصوات الانتهازيين والوصوليين ، تعود الارقام الصادرة عن النظام الساداتي نفسه للاعتراف باهمية المشروع « المنتقد » وفائدته الاقتصادية •

ومؤخرا نشرت بعض الارقام المتعلقة بمشروع « السد العالي » الذي شنت اجهزة الاعلام الساداتية حملة شعواء ضده •

من الناحية الاستراتيجية فتح السد العالي امكانات التعاون الاقتصادي حيث ان السودان في حاجة متزايدة لمياه الري لسقي مشروعاتها الزراعية • فقبل بناء السد العالي ، كان السودان يحصل على ٤٠٠٠ مليون متر مكعب من ماء النيل خلال فترة الفيضانات السنوية التي تصل الى ٢٢٠٠٠ متر مربع ، التي تصب في البحر •

وبسبب السد فان ردود فعل نهر النيل غير المتوقعة اصبحت في طي النسيان ، والتي لو حصلت فانها ستكلف الحكومة المصرية مبالغ باهظة • على سبيل المثال فانه لولا السد ، لتكبدت الحكومة المصرية ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، وهي تعادل نصف تكاليف بناء السد •

وتحصل مصر على ٧،٥ مليون متر مكعب فمن الناحية النظرية فالسد يقوم بري ١،٣ مليون فدان ـ ٥٤٦٠٠٠ هكتار ـ • ويوفر السد طاقة هيدروكهربائية رخيصة تصل الى ٢١٠٠ ميغاوات •

وفي دراسة قامت بها الاكاديمية المصرية للبحوث العلمية والتكنولوجيا بالاشتراك مع جامعة متشيغن وبالتعاون مع مؤسسة فورد، ووكالة حماية البيئة ، انصبت على دراسة التغيرات البيئوية التي سيتركها النيل وبحيرة ناصر • وقد جاءت النتائج مقاربة للتوقعات الايجابية التي وضعت حين شرع في بناء السد •

ثوار ساندينيون : الثورة اثبتت انها القوة المناوئة الرئيسية للدكتاتورية الحاكمة

واشنطن ومأزق البديل في نيكاراغوا

توصلت ادارة الرئيس كارتر الى الاستنتاج بان الثوار النيكاراغويين ، السانديين ، يظهرون قوة الاستمرارية، والقدرة على العمل المنسق الذي يجعلهم منافسا جديا ، خطيرا ، على السلطة ••• هذا الكلام صدر عن مسؤولين اميركيين مطلعين ، ونشرته صحيفة « نيويورك تايمز » الاميركية الوثيقة الصلة بالاوساط الحاكمة في واشنطن •

وقد قال هؤلاء المسؤولون الاميركيون انه حتى الايام الاخيرة ، كان هناك تردد في اوساط الخبراء الاميركيين لاعتبار الانتفاضة المستمرة منذ اربعة اسابيع ضد حكم الرئيس سوموزا ، اكثر من احداث متقطعة ، ولكن احداث الايام الاخيرة ادت الى تغيير في تقدير هؤلاء الخبراء لقوة الثوار السانديين ••• واكثر ما لفت اهتمام الخبراء الاميركيين في واشنطن ، من الاحداث الاخيرة في نيكاراغوا ، كان قدرة الثوار في شن هجمات وفي وقت واحد ، في مدن ماتاغلبا في الشمال ، ديرامبا في الجنوب ، بالاضافة الى العاصمة ماناغوا ، ومدينتي ليون وماسايا •

ان هذا القلق الجدي الذي يصيب البيت الابيض حاليا ، بسبب تدهور وضع حكم سوموزا لصالح الثوار السانديين في نيكاراغوا ، وما اظهر الثوار من قوة وقدرات ، قد دفع الادارة الاميركية الى بدء التفكير والقلق بشأن مصير الانظمة العسكرية المجاورة في اميركا الوسطى ، خاصة في غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ، حيث نشاطات الثوار المحليين ضد هذه الانظمة قد بدأت تستعيد زخمها • والحقيقة هي ان كل اميركا الوسطى باستثناء كوستاريكا ، هي في حالة غليان ، وتتعرض لضغوط متزايدة من جانب القوى الديمقراطية والتقدمية المناوئة لها • وفي مثل وضع كهذا ، فان نيكاراغوا بالنسبة لواشنطن ، هي المفتاح لما يمكن ان يتطور اليه الوضع في دول اميركا الوسطى •

لذا ، فان ما بدأ ترددا او ارتباكا من جانب واشنطن تجاه احداث نيكاراغوا ، يعكس تعقيدات المشكلة التي تواجه ادارة كارتر بشأن مصير حكم انستازيو سوموزا ، الذي باتت الاكثرية الساحقة في البلاد تطالب بتنحيه ورحيله • فالرئيس سوموزا كان طالما يقول لواشنطن ان من بعده الطوفان • وكانت واشنطن تتبنى نظريته هذه • بل ان المساعدات المالية لنيكاراغوا التي كان الرئيس كارتر قد اوقفها بموجب « سياسة حقوق الانسان » التي ورط نفسه بها • لم تلبث ان اطلق سراحها، وارسلت الى سوموزا ، لاقتناع كارتر بان سوموزا على حق ، وان من بعده « الطوفان الشيوعي » ••

تلك البادرة الاميركية شجعت سوموزا على القدوم الى نيويورك لمقابلة سرية مع مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الاميركية ، عاد من بعدها الى ماناغوا وهو مقتنع بان الولايات المتحدة ستقف الى جانبه خوفا من « ثورة على الطريقة الكوبية » في نيكاراغوا • ومنذ ذلك الوقت وسوموزا الديكتاتور الذي يتقن دوره اتقانا رفيعا ، اصبح اكثر شراسة تجاه خصومه ، بما في ذلك المعتدلين منهم • بل ان الرئيس كارتر حرص في الاول من شهر آب الماضي ، على بعث رسالة الى سوموزا يمتدحه فيها على قبوله بان تحقق لجنة اميركية مختلطة حول حقوق الانسان في نيكاراغوا ـ هذا في الوقت الذي كانت فيه الاضرابات العامة تجتاح البلاد وتطالب باستقالة سوموزا •

لقد جاءت رسالة كارتر العلنية لتؤكد مرة اخرى ، بان الدعم الاميركي لسوموزا لم يتغير ، وان ادارة كارتر قد اختارت بين الخيارين اللذين يطرحهما سوموزا اما استمراره في الحكم حتى نهاية مدته بعد ثلاث سنوات ، او وصول الشيوعيون الى السلطة ، تحت العلم الساندينى (!) ولكن ما اثبتته الجبهة الساندينية في الاسبوعين الاخيرين خاصة ، والذي اكد بانها القوة الرئيسية ، المناوئة لسوموزا ، دفعت واشنطن الى التحرك من اجل وقف المسار الحالي في نيكاراغوا وهو بوضوح ، لصالح الثوار الساندينيين • فالصراع الدامي الذي يتصاعد يوميا هناك قد وصل الى شفير حرب اهلية ، تخشى الولايات المتحدة الاميريالية ان تكون نتيجتها انتصار الثورة الساندينية واستيلائها على السلطة •

والتحرك الاميركي ، العلني على الاقل ،كان في حث كوستاريكا ، غواتيمالا وهندوراس على التوسط بين حكم سوموزا وبين الثوار ، من اجل التوصل الى « تسوية سلمية » للصراع ، لوقف الحرب حقنا للدماء ••• وبدت واشنطن مصرة على تجربة « مبادرة بلدان اميركا الوسطى » ، ولهذا عارضت او لم تتحمس لمبادرة فنزويلا ضمن اطار منظمة الدول الاميركية ، والقاضية بتشكيل قوة حفظ سلام اميركية تشارك فيها الدول الاعضاء في المنظمة ، من اجل وضع حد للعنف في نيكاراغوا ، واذا امكن ، من اجل ضمان انتقال سلمي للبلاد من ديكتاتورية سوموزا الى حكم ديمقراطي •••

لقد طالبت واشنطن ، بحسب تصريح الناطق بلسان الخارجية الاميركية ، بتأجيل « مبادرة فنزويلا » بحجة اعطاء الفرصة لوصاية دول اميركا الوسطى • ويبدو ان وراء المعارضة الاميركية للمبادرة الفنزويلية وتفضيلها مبادرة دول اميركا الوسطى الثلاث ، يعود الى كون المبادرة التي تدعمها تقول بوساطة من اجل تسوية بين اطراف الصراع في نيكاراغوا ، وبالاساس بين الجبهة الساندينية وبين الديكتاتور سوموزا (!) بينما مبادرة فنزويلا تتحدث عن « انتقال سلمي من ديكتاتورية سوموزا الى حكم ديمقراطي ، الامر الذي يشير الى ان واشنطن لا تزال في موقع المؤيد لحكم الديكتاتور النيكاراغوي ، وانها بالتالي ، لا تزال تراهن على قدرته في تجاوز « محنته » هذه ، ومواصلة حكمه لهذا البلد الذي يعتبر القلعة الحصينة للامبريالية الاميركية في اميركا الوسطى ، لان واشنطن ترى على ما يبدو ، ما يراه سوموزا : اما سوموزا او الجبهة الساندينية اليسارية في نيكاراغوا •